الجمهورية التونسية

المدة النيابية الثانية

مجلس نواب الشعب الدورة العادية الأولى 2019-2020

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على الإحالة لفائدة الدولة للقرض الرقاعي المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالسوق المالية العالمية، موضوع الاتفاقات المبرمة بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية أجنبية (عدد 31 / 2020)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 26 مارس 2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 31 مارس 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 01 أفريل 2020
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 01 أفريل 2020

رئيس اللجنة: عياض اللومي

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي

مقرر اللجنة: فيصـــل دربـال

مقرر مساعد: هشـام العجبونــي

نظـر اللجنة

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة :** 26 مارس 2020

- **جلسات اللجنة :**

- الأربعاء 01 أفريل 2020: النظر في مشروع القانون والاستماع إلى ممثلة وزارة المالية والمصادقة على المشروع.

- **قرار اللجنة :** المصادقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين

(6 نعم و2 محتفظين)

- **تاريخ إنهاء الأشغال :** 01 أفريل 2020

رئيس اللجنة : عياض اللومي

مقرر اللجنة : فيصل دربال

أولا: تقديم مشروع القانون:

أصدر البنك المركزي التونسي لفائدة الدولة التونسية بتاريخ 15 جويلية 2019 سندات بالسوق المالية العالمية بمبلغ 700 مليون أورو (حوالي 2275 مليون دينار) وذلك حسب الشروط المالية التالية:

- مبلغ الإصدار: 700 مليون أورو حوالي 2275 مليون دينار.
- سعر الإصدار: 99.314 %.
- نسبة الفائدة: 6.375 % سنويا.
- مدة السداد: دفعة واحدة بعد 7 سنوات (15 جويلية 2026).
- المبلغ المسحوب: 695.198 مليون أورو.

- مصاريف الإصدار: 0.75 مليون أورو (0.73 م أورو عمولة البنوك / 0.1 م أورو مصاريف المحامين / 0.21 م أورو مصاريف الترقيم / 0.07 م أورو مصاريف أخرى).

وعلى غرار عمليات الإصدار بالسوق المالية العالمية، تم تكليف البنك المركزي التونسي بإنجاز هذه العملية وذلك في إطار الفصل 32 من القانون الأساسي للبنك عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016.

وقد أقر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي المنعقد في 28 ماي 2018 إصدار قرض رقاعي لفائدة الدولة التونسية بالأورو على ألا يتجاوز مبلغه ما يعادل 1000 مليون دولار أمركي. وتمت المصادقة على هذه المداولة بمقتضى الأمر عدد 502 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018. ولهذا الغرض تم إبرام الوثائق القانونية التالية: اتفاقية وكالة مالية FISCAL AGENCY AGREEMENT مبرمة بتاريخ 15 جويلية 2019 بين البنك المركزي التونسي ممثلا للجمهورية التونسية بصفته مصدرا وبنك CITIGROUP GLOBAL MARKETS EUROPE AG بصفته الوكيل المالي ووكيل الدفع والتحويل وتنص هذه الاتفاقية على شروط عملية الإصدار والتزامات كل طرف للمحافظة على حقوق حاملي السندات.

ثانيا: أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 01 أفريل 2020 عبر التواصل عن بعد للنظر في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب.

وقد استمعت اللجنة خلال هذه الجلسة إلى السيدة المديرة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي بوزارة المالية التي قدمت معطيات حول مشروع القانون المعروض الذي يندرج في إطار تعبئة موارد ميزانية الدولة لسنة 2019. وبيّنت أنه تم أخذ رأي لجنة المالية قبل الخروج على السوق العالمية لإصدار هذا القرض طبقا للقانون الأساسي للبنك المركزي.

وأوضحت أنه تم تكليف البنك المركزي بإنجاز هذه العملية كما تولى وفد متكون من السادة وزير المالية ومحافظ البنك المركزي والمديرة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي والمدير العام لإدارة الاحتياطات والأسواق القيام بحملة ترويجية في أهم الأسواق المالية العالمية شملت كل من بريطانيا وألمانيا وهولاندا وسويسرا ونيويورك وبوسطن.

كما أفادت أنه تم خلال هذه الحملة عقد اجتماعات مع عديد المستثمرين وقد تم تقديم عروض بلغت 2.2 مليار أورو أي ما يعادل 3 مرات قيمة المبلغ المطلوب لكن تم الاتفاق على الاقتصار على 700 مليون أورو باعتبارها تمثل الحاجيات الحقيقية لتمويل الميزانية.

ولدى تدخلهم، اعتبر النواب أن مشروع القانون المعروض يندرج في إطار تسوية واستكمال وتصحيح إجراءات قانونية باعتبار أن مبلغ القروض تم ضخه في ميزانية 2019. وقد طلب بعض النواب مزيد التدقيق في المجالات التي تم فيها صرف هذا القرض. واستوضح أحد النواب إن كانت هناك مبالغ لم يتم صرفها بعدُ كي نتمكن من توجيهها لمجابهة تداعيات أزمة الكورونا. وأكّد على الموقف الرافض لسياسة الاقتراض لكن حتمية استكمال الإجراءات القانونية المتعلقة بالمصادقة على هذا القرض تحتم المصادقة على مشروع القانون المعروض. واستفسر أحد النواب حول المبلغ المقدر بـ0.07 م أورو المتعلقة بمصاريف أخرى.

كما أكّد أعضاء اللجنة على ضرورة تفعيل الدور الرقابي للجنة في أقرب الآجال لا سيما في ما يتعلق بالتدقيق في كل القروض المحالة بمقتضى مشاريع قوانين على أنظار اللجنة.

وفي ردودها، أوضحت ممثلة وزارة المالية أن هذا القرض تم استهلاكه كاملا في إطار ميزانية الدولة لسنة 2019 ولا يمكن تجزئة أو حصر مجالات التدخل وهي في العموم تتعلق بدعم الأجور و مصاريف الدعم أو غيرها فهو بمثابة وحدة متكاملة تم ضخها في ميزانية 2019 للتقليص من العجز. وأفادت بخصوص المبلغ المشار إليه حول المصاريف الأخرى، أنها نفقات عادية ومعقولة تهم الحملة الترويجية والاجتماعات المنعقدة في الغرض ومصاريف التنقل وغيرها إضافة إلى نفقات الخروج للسوق العالمية والتي تتطلب كلفة مالية.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة

عياض اللومي

فيصل دربال